

دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية

The role of Islamic financial engineering in managing liquidity risk in Islamic banks in light of the global financial crisis

بوغذو سومية¹، بربري محمد الأمين²

BOUGHEDDOU SOUMIA¹, BERBERI MOHAMED AMINE²

¹جامعة حسينية بن بو علي، younes2karasse@outlook.com

²جامعة حسينية بن بو علي، berberimoh@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2021-05-10

تاريخ الاستلام: 2021-02-06

ملخص:

إن المصارف الإسلامية جزء من المنظومة المصرفية العالمية تتأثر بالتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والتغيرات المصرفية المالية بصفة خاصة . لهذا فقد جاءت هذه الدراسة لتوضيح أهمية الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار وتطوير آليات ومنتجات من شأنها توفير التمويل وإدارة السيولة في المصارف الإسلامية في ظل التقلبات المالية العالمية.

كلمات مفتاحية: الهندسة المالية ، السيولة ، المصارف الإسلامية ، الأزمة المالية

تصنيف JEL: P34, G32

Abstract :

Islamic banks are part of the global banking system affected by the changes taking place in the global economy in general and financial banking changes in particular.

Therefore, this study came to clarify the importance of Islamic financial engineering in innovating and developing mechanisms and products that would provide financing and manage liquidity in Islamic banks in light of global financial fluctuations

Keywords : *financial engineering, liquidity, Islamic banking, financial crisis.*

Jel Classification Codes : *P34, G32*

مقدمة :

¹المؤلف المرسل: بوغذو سومية ، younes2karasse@outlook.com

إن تزايد عدد المصارف الإسلامية وانتشارها عالميا جعلها تتأثر بالتقلبات التي تحدث في الأسواق المالية العالمية، لذلك هي بحاجة إلى تشكيلة متنوعة من الأدوات الإسلامية ذات جودة عالية تمتاز بالمصداقية ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتكون بديلا شرعيا للمنتجات المالية التقليدية. وتعتبر الهندسة المالية ذات أهمية كبيرة في اقتصاديات دول العالم، حيث تلعب دورا بارزا في توفير التمويل، وإدارة السيولة من خلال الأدوات المالية التي تعمل على نقل الأموال من الأطراف ذات فائض إلى الأطراف التي تعاني من عجز. ولم للهندسة المالية من دور هام في توفير التمويل اللازم للاستثمار وتنشيطه، فإن الحاجة ماسة في الواقع العملي لوجود أسواق وأدوات مالية مضبوطة بالشريعة الإسلامية، وذات كفاءة عالية وقادرة على مواجهة الأزمات وتفعيل النشاط الاقتصادي. وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي :

ما الدور الذي تلعبه الهندسة المالية في إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية في ظل الأزمات المالية العالمية ؟
وللإجابة على السؤال الرئيسي يمكن صياغة الفرضية التالية

يمكن للهندسة المالية الإسلامية أن تكون البديل المناسب لتوفير منتجات من شأنها إدارة السيولة في المصارف وتكون صمام أمان أمام الأزمات المالية العالمية .

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تناول مفهوم الهندسة المالية الإسلامية، وأهمية تصميم أدوات مالية يمكن أن يتم تداولها بالأسواق المالية الإسلامية والعالمية بحيث تكون هذه الأدوات مناسبة لمواجهة الأزمات المالية .

ومن خلال دراستنا للموضوع التمسنا اللجوء إلى المنهج الوصفي التحليلي وتم تقسيم البحث إلى المحاور التالية :

المحور الأول : مخاطر السيولة وإستراتيجية إدارتها في المصارف الإسلامية

المحور الثاني : تحليل دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر السيولة

المحور الثالث : دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي خلال الفترة 2007-2015

المحور الأول : مخاطر السيولة وإستراتيجية إدارتها في المصارف الإسلامية

1-مخاطر السيولة : تتمثل في عدم توفر السيولة الكافية لمطلوبات التشغيل أو للوفاء بالتزامات المصرف. ويمكن أن تحدث مخاطر في السيولة نتيجة مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية، والعكس بالعكس، كذلك يمكن للمخاطر التشغيلية ومخاطر الأعمال أن تسبب مخاطر تباين أجل الاستحقاق التي من شأنها أن تحدث مخاطر السيولة (حمزة، 2103/2012، ص: 46)
وستتطرق للشرح التفصيلي لها في النقاط التالية :

• مخاطر السيولة التمويلية:

تظهر مخاطر السيولة التمويلية عندما يكون المصرف غير قادر على مواجهة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة بكفاءة من غير أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية التي ينفذها المصرف أو على الوضع المالي للمصرف بشكل عام.

• مخاطر السيولة السوقية:

أحياناً قد يكون من الصعب على المصرف أن يتصرف في بعض الأصول التي مجوزته سواء عن طريق البيع أو الرهن حسب أسعار السوق السائدة، وذلك لصعوبة تسيلها، وإذا اضطر المصرف لذلك ففي هذه الحالة قد تترتب عليه خسائر لا يرغب بتحملها.

• مخاطر السيولة العرضية:

تنشأ عن عمليات السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها المصرف من ودائع العملاء أو السحوبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية والتي تمنح لبعض العملاء (الغافود، 2019، ص: 153).

وتكون مخاطر السيولة أكثر شدة في المصارف الإسلامية للأسباب التالية:

1. تم إخضاع المصارف الإسلامية في معظم البلدان إلى السياسة النقدية التي تقرها البنوك المركزية وإخضاعها إلى نفس الضوابط وقواعد الرقابة والأعراف التي تحكم أعمال المصارف التقليدية.
2. التوافر المحدود للسوق النقدي وسوق ما بين المصارف المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية هو السبب الرئيسي لمخاطر السيولة، فتحريم الشريعة الإسلامية الاقتراض على أساس الفائدة وعدم وجود سوق نقدي مابين المصارف نشيط، قيد خيارات المصارف الإسلامية لإدارة سيولتها على نحو فعال.
3. سطحية الأسواق الثانوية هي مصدر آخر من مخاطر السيولة، حيث إن الأدوات المالية التي يمكن تداولها في السوق الثانوية محدودة، والشريعة الإسلامية تفرض بعض القيود على تداول الأدوات المالية، ما لم تستند تلك الأدوات إلى أصول حقيقية.
4. غياب أدوات السيولة قصيرة الأجل التي يمكن أن تستثمر فيها المصارف الإسلامية جزءاً من سيولتها، وكذا غياب آلية الريب أو التسليف لمدة يوم (بالراضية، 2010/2011ص: 48،49).
5. البطء في ابتكار أدوات مالية إسلامية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
6. الاعتماد على الحسابات الجارية بشكل كبير.
7. القيود الشرعية على بيع الديون والتي تمثل جزءاً كبيراً من أصول المصارف الإسلامية (دويك، 2010، ص: 10).
8. عدم وجود مجلس فقهي موحد يصدر فتاوى حول المعاملات المالية الإسلامية (حمزة، 2012/2103، ص: 33).

2- إستراتيجية إدارة المخاطر السيولة في المصارف الإسلامية

إدارة مخاطر السيولة تعني قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالتزامات في مواعيدها وبتكلفة معقولة، لذلك يتم إتباع الاستراتيجيات التالية لإدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية: (برابح، 2017/2018، ص: 181)

1-2 الإدارة السليمة للمخاطر في ضوء المعايير الدولية: بما أن المصارف الإسلامية تخضع لمعايير بازل فان على إدارتها أن تعمل على تحقيق أكبر قدر من التوافق بين المعايير الإسلامية والمتطلبات الدولية في قياس وإدارة المخاطر بأنواعها المختلفة. وقد قامت لجنة بازل للرقابة على المصرفية بإجراء مجموعة من التعديلات والإصلاحات تحت ما يسمى بازل 3، للحفاظ على سيولة كافية لمواجهة الضغوطات وحالات نقص السيولة ومساعدة المشرفين في المراقبة والحفاظ على السيولة، وذلك بإدخال

نسبتين لقياس السيولة تحققان هدفين منفصلين لكن متكاملين ، الأولى تتعلق بالسيولة قصير الأجل ، والثانية تتعلق بالمدى الطويل مرفقتان بأدوات المراقبة :

1. نسبة تغطية السيولة LCR: وهي الحد الأدنى من السيولة الذي يجب على المصرف الاحتفاظ به في الأجل القصير ، لضمان أن المصرف لديه ما يكفي من الأصول السائلة ذات الجودة العالية للتغلب على الأزمات الخطيرة والتي من شأنها أن تستمر لشهر كامل ، وتهدف هذه النسبة إلى تحسين من قدرة المصرف على استيعاب الصدمات الناجمة عن الضغوطات المالية والاقتصادية أيا كان سببها وتحسب بالعلاقة التالية: (أو صغير، 2018/2017، ص: 110)

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم}} \leq 100\%$$

وستطبق هذه النسبة تدريجيا ابتداء من جانفي 2015 بنسبة 60 % لتصل إلى 100% في جانفي 2019 وهذا لضمان إدخال هذه النسبة دون إحداث خلل في الأنظمة المصرفية ، كما يبينه الجدول الموالي :

الجدول 1 : رزنامة تطبيق نسبة تغطية السيولة

التاريخ	2015/01/01	2016/01/01	2017/01/01	2018/01/01	2019/01/01
LCR	60%	70%	80%	90%	100%

المصدر : أوصغير الويزة ،دراسة اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وأثارها على البنوك التجارية دراسة مقارنة بين الجزائر ، تونس ومصر (أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية -جامعة محمد بوضياف ، غير منشورة)، الجزائر ، 2017-2018 ص: 110

أ. نسبة صافي التمويل المستقر NSFR: لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل ، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للمصرف ، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى المصرف (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب أن لا تقل عن 100% وسوف يطبق هذا المعيار اعتبارا من 2018/1/1

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{مبلغ التمويل المستقر المتاح}}{\text{مبلغ التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

ب. أدوات المتابعة: أدخلت اتفاقية بازل 3 مجموعة من أدوات المتابعة موجهة لتسهيل عملية اكتشاف الاختلالات وكذا تقييم مخاطر السيولة ومن بين هذه المؤشرات: (فارون، 2012/2013، ص: 40)

- **تركيز التمويل** : يسمح هذا المؤشر بتحديد مصادر التمويل ذات الأهمية التي يعتمد عليها المصرف، فهذه المصادر قد تسبب أزمة سيولة للمصرف في حالة قيام أصحابها بعمليات سحب كبيرة ، لهذا يجب على المصارف القيام بعمليات التنوع في مصادرها .

- **عدم توافق الاستحقاقات التعاقدية**: يسمح هذا المؤشر باكتشاف وجود اختلالات بين التدفقات النقدية التي سيتم تحصيلها والتدفقات النقدية التي سيتم دفعها نتيجة للعمليات المختلفة التي يقوم بها المصرف، ففي حالة عدم توافق الاستحقاقات التعاقدية، وذلك بأن تكون المبالغ التي ستدفع أكبر من التي سيتم تحصيلها فإن ذلك سيؤدي إلى مشكلة سيولة .

- **الأصول المتاحة** : وهي أصول المصرف التي يمكن أن يتم استخدامها عند الضرورة للحصول على مصادر تمويلية إضافية سواء من السوق الثانوية أو من المصرف المركزي

إن معايير السيولة التي توصي بها لجنة بازل 3 ونسب السيولة الجديد LCR و NSFR قد تتلاءم مع العمل المصرفي التقليدي أكثر نظرا لمحدودية الاستثمارات قصيرة الأجل في المؤسسات المالية الإسلامية ، ضف على ذلك عدم وجود سوق مالية إسلامية متطورة سيؤثر على قدرتها بالوفاء بهذه المتطلبات ، إضافة إلى أن النسبتين ليستا مصممتان لمصارف الإسلامية ، فمقررات بزل 3 لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الصناعة المصرفية الإسلامية عند اعتمادها لهاتين النسبتين، فبالنسبة ل LCR والمخصصة للمدى القصير ، فالمصارف الإسلامية تفتقد إلى أدوات مالية قصيرة الأجل تتوافق مع الشريعة الإسلامية للوفاء بهذه النسبة ، أما بالنسبة ل NSFR والمخصصة للمدى المتوسط والطويل فلا تتوفر المصارف الإسلامية على مطلوبات طويلة الأجل يمكن سحبها في الأجل القصير . (خديجة، 2016/2017، ص: 142)

وبما أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية يدرك جيدا أهمية معايير بازل 3 للسيولة، فقد عمل على إعداد إرشادات بشأن الأدوات الكمية لقياس ومراقبة مخاطر السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية وقد أصدر المعيار رقم 12 : الذي يتضمن ثلاث وعشرون مبدأ إرشادي في مجال إدارة مخاطر السيولة بهدف تقديم معايير دولية جديدة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفي هذا الإطار تم تأسيس المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة في 2010 ، بهدف إيجاد التمويل قصير الأجل، كما تهدف إلى دعم التعاون الإقليمي والدولي لوضع بنية تحتية قومية لإدارة السيولة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، حيث تتحصل هذه على الموجودات والممتلكات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من أعضائها، وتقوم بإنشاء محفظة موجودات لتسهيل إصدار الصكوك أو غيرها من الأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة، ويتم استخدام هذه المحفظة من قبل المؤسسة لإصدار الصكوك ذات تصنيف ائتماني عالي والتي تسهل إدارة سيولة مؤسسات المالية الإسلامية، وتساهم في إنشاء أسواق نقدية إسلامية تتسم بالحيوية عبر الحدود. (دريس، 2016، ص: 341)

2-2- التكتل والاندماج : فعلى المصارف الإسلامية صغيرة الحجم رفع حجم رؤوس أموالها وان تبحث في إمكانات الاندماج مع غيرها، وذلك حتى تتمكن من تنويع أنشطتها وزيادة كفاءتها التشغيلية.

2-3- التأكيد على مبدأ الإفصاح والمحاسبة في العقود مع العملاء: لكي تتمكن المصارف الإسلامية من الحصول على نصيبها من الأرباح أو التأكد من أن خسائر عقود المشاركة و المضاربة ليست ناشئة عن تعد أو سوء إدارة من قبل العملاء، لا بد أن تتضمن هذه العقود مبدأ الإفصاح المحاسبي والشفافية. كما و يفضل أن تخضع العمليات المحاسبية لطرف ثالث يعينه المصرف للتأكد من سلامة الإجراءات الإدارية والإنتاجية التي يقوم بها العملاء بموجب تلك العقود.

2-4- الاستثمار في مجال الأبحاث والتطوير: لا بد من الاستناد إلى الأبحاث بهدف تطوير سلع مصرفية جديدة تواكب المتطلبات المعاصرة ولا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك نظرا لمحدودية الأدوات المصرفية الإسلامية. وكذلك لا بد من تطوير أدوات مواجهة المخاطر دون الإخلال بشرعية هذه الأدوات. وهنا يبرز دور الهندسة المالية الإسلامية في الاعتماد عليها لإيجاد قنوات وأدوات جديدة تناسب التغيرات السريعة في الأسواق المالية العالمية وتكون موجهة لتحقيق أهداف تلي المصالح العامة وفق الشريعة الإسلامية.

ويمكن أن تعمل المؤسسات المالية الإسلامية على تطوير منتجاتها المالية و بالتالي الهندسة المالية الإسلامية، بعدد من المداخل و المناهج ، لكن في الإجمال يتم الاعتماد على منهجين اثنتين أساسين هما منهج المحاكاة و منهج الأصالة و الابتكار.

1. منهج المحاكاة

يعني أن يتم سلفاً تحديد النتيجة المطلوبة من منتج صناعة الهندسة المالية الإسلامية، وبغض النظر عن الحكم الشرعي لهذه المنتجات حيث تثير الكثير من الجدل فإن المنهجية التي تتبعها قائمة على المحاكاة والتقليد للمنتجات المالية التقليدية. من أبرز مزاياها السهولة والسرعة في تطوير المنتجات، إذ أنها لا تتطلب الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير، بل مجرد متابعة المنتجات الرائجة في السوق وتقليدها من خلال توسيط السلع، فإن سلبياتها كثيرة منها:

- أن تصبح الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية لا حقيقة تحتها ولا قيمة اقتصادية من ورائها. وهذا ما يضعف قناعة العملاء بالمنتجات الإسلامية.
- إن المنتجات التقليدية تناسب الصناعة التقليدية وتحاول معالجة مشكلاتها وأمراضها، و محاكاة هذه المنتجات تستلزم التعرض لنفس المشكلات، وهذا بدوره يستلزم محاكاة المزيد من المنتجات التقليدية بحيث تصبح الصناعة المالية الإسلامية في النهاية تعاني من نفس الأمراض والأزمات التي تعاني منها الصناعة المالية التقليدية.
- أي منتج لصناعة الهندسة المالية التقليدية هو جزء من منظومة متكاملة من الأدوات والمنتجات القائمة على فلسفة ورؤية محددة. فمحاولة تقليد جوهر هذه المنظومة وأساسها، يجر الصناعة الإسلامية لمحاكاة سائر أدوات المنظومة وعناصرها، وهو ما يجعل الصناعة المالية الإسلامية مهددة بأن تفقد شخصيتها وتصبح تابعة بالجملة للصناعة التقليدية (قندوز، 2007، ص: 07).

ب- منهج الأصالة والابتكار

هو المنهج الثاني في تطوير الهندسة المالية الإسلامية و يهدف هذا المنهج بالأساس إلى تطوير المنتجات المالية الإسلامية من خلال البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء و العمل على تصميم المنتجات المناسبة لها ، شرط أن تكون متوافقة مع مبادئ و أحكام

الشرعية الإسلامية ، أي إيجاد هندسة مالية إسلامية و هذا من خلال الدراسة المستمرة لاحتياجات العملاء و العمل على تطوير الأساليب التقنية و الفنية اللازمة لها ، و ذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية ، كما يتطلب وضع أسس واضحة لصناعة الهندسة المالية الإسلامية و التي تكون مستقلة عن الهندسة المالية التقليدية ، و هذا المنهج هو الأكثر كلفة من التقليد و المحاكاة ،(لكن الكلفة العالية تكون في بداية التطوير و العمل بالمنتج ثم تخفض فيما بعد) في المقابل هو الأكثر جدوى و فعالية و إنتاجية و من جهة ثانية فان هذا المنهج يحافظ على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية ، كما يسمح لها بالاستفادة من المنتجات المالية التقليدية مادامت تتوافق مع الشرع الإسلامي (سليم، 2016/2015، ص: 173).

2-5- بناء العلاقة الشرعية مع البنوك المركزية :

أ- سياسة الملجأ الأخير للسيولة

لا تستطيع أن تستفيد المصارف الإسلامية من وظيفة المقرض الأخير التقليدية للبنك المركزي لأنه لا يفرق بين عمل المصارف الإسلامية وغيرها وهذا يجعلها في رواق غير متكافئ مع نظيرتها التقليدية في حالة تعرضها لعجز في السيولة ، ولهذا يجب أن تعمل المصارف الإسلامية جاهدة لإيجاد مخرج لهذه الوضعية وإيجاد بديل جديد شرعي حتى تتمكن البنوك المركزية من مساعدتها لتوفير السيولة عند الحاجة (كحيل، 2018، ص: 46).

ومن هنا تبرز الحاجة إلى إيجاد أسلوب يلائم طبيعة عمل المصارف الإسلامية من جهة والبنك المركزي من جهة أخرى. ويمكن للصكوك الاستثمارية القابلة للتداول أن تشكل البديل الملائم ، فالمصارف الإسلامية تستطيع أن تبيع الصكوك التي بحوزتها للبنك المركزي عند حاجتها للسيولة بدلا من عرضها مباشرة في الأسواق الثانوية وذلك لئلا تحدث انخفاضا في أسعار الأوراق نتيجة زيادة المعروض منها فيشترىها البنك المركزي ، ومن ثم يمكن بيعها في الأسواق المالية مباشرة أو فيما بعد (عامر، 2009، ص: 172).

ب-نسبة الاحتياطي القانوني :

الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على الودائع بالمصارف التجارية ، يهدف إلى التحكم في المعروض النقدي ، إضافة إلى حماية أموال المودعين لدى البنك ،لذا يجب أن تفرض هذه النسبة أساسا على الودائع الجارية لان فرض هذه النسبة على حسابات الاستثمار لدى المصارف الإسلامية ،يعني عدم استثمار تلك النسبة من الأموال المخصصة للاحتياطي المطلوب، مما يتسبب في تحقيق عوائد اقل لمجموع الودائع المستثمرة ،وبالتالي لا يجب إخضاع الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية لنسبة الاحتياطي القانوني أو على الأقل تخفيضها وذلك لاعتبارات التالية :

- إن الودائع الآجلة أو الاستثمارية في المصرف الإسلامي، يتم النظر إليها على أنها مساهمات أو محافظ استثمارية تشارك في الربح والخسارة .

■ إن المصارف الإسلامية لن تستفيد من هذا الاحتياطي بعكس البنوك التقليدية، لا من حيث تقاضي فائدة عليها لما في ذلك من مخالفة شرعية ، ولا من حيث توفير الحماية لأصحاب هذه الأموال لأنها ودائع مضاربة تشارك في الربح والخسارة(ناصر، 2010/2009، ص: 311) .

وفي هذا الصدد ودرءاً للأثر السلبي لهذه السياسة قامت المصارف الإسلامية بدراسة عدد كثير من المقترحات المالية والاستثمارية للوصول إلى الآلية الملائمة لاستيفاء ذلك المطلب القانوني- تسمح باستثمار ذلك الاحتياطي- ، وكان التحدّي يتمركز في توفير أدوات مالية قابلة للتداول تتمتع بالخصائص التالية (زيتوني، 2014/2013، ص: 247)

التزام شرعي كامل، عائد حلال ومنافس ،جودة عالية للموجودات والمستحقات،إمكانية التداول (بيع وشراء) في الحال،آلية قانونية ومالية متطورة .

وكاستجابة لتلك الحاجة اتجهت الأنظار للصكوك كأداة تستوعب تلك الخصائص وتحقق تلك المطالب. وقد تم تطوير صكوك تأجير إسلامية تُصدرها المصارف المركزية كأداة استثمارية إسلامية ملائمة لاستخدامها في استثمار ودائع وأرصدة المصارف الإسلامية لدى المصارف المركزية ولنا هنا أن نستدل على ذلك بعرض تجارب بعض المصارف التي لجأت إلى استخدام الصكوك لحل إشكالية الاحتياطي القانوني

مصرف فيصل المحدود(باكستان): بالنظر إلى الحاجة الماسة لمصرف فيصل في باكستان لاستثمار الاحتياطي القانوني الذي كان يودع في البداية لدى المصرف المركزي بدون عائد، تم تطوير فرصتين مع هذا الأخير بمبادرة مع مصرف فيصل بالبحرين للتغلب على هذه الإشكالية- وهذه المجالات متوافرة للمصارف الإسلامية، وبالأخص لمصرف فيصل المحدود ومصرف البركة - وهما: حساب المشاركة. في الربح والخسارة لدى المصرف المركزي، وحساب الاستثمار الوطني.

وتتيح الفرصة الثانية بالذات إمكانية لاستثمار الاحتياطي القانوني وفق آلية الصكوك، حيث تتم المساهمة في هذه الاستثمارات(الاستثمارات الوطنية) عن طريق شراء صكوك في هذه الاستثمارات، التي يمتلك المصرف المركزي حصة في رأس مالها. تداول هذه الصكوك في الأسواق المالية في باكستان وأسعارها عرضة للتقلبات.

مصرف فيصل الإسلامي (البحرين)، وبالمثل ساهم مصرف فيصل في تطوير عدة أدوات مالية بالتعاون مؤسسة نقد البحرين، صالحة للتداول واستثمار الاحتياطي القانوني، مثل صكوك تمويل الصادرات، وصكوك التأجير الإسلامية التي تهدف لتحقيق الآتي:

أ- توفير رأس المال لمشاريع البنية التحتية طويلة الأجل.

ب- توفير سيولة نقدية للإنفاق الحكومي العام، عن طريق تسييل الموجودات والأصول القائمة للدولة.

ج- تطوير أدوات مالية صالحة للتداول في السوق البينية للمصارف الإسلامية، تستخدم كوعاء لفائض السيولة .

المحور الثاني: تحليل دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر السيولة

يمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية على أنها: "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي (سليم، 2016/2015، ص: 168).

فلا بد من شرعية الوسائل المستخدمة في عملية الابتكار وتكون موجهة لتحقيق أهداف تلي المصالح العامة وفق الشريعة الإسلامية.

1-أهمية الهندسة المالية الإسلامية في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

ابتكار وتطوير أدوات مالية بالشكل الذي يضمن الموازنة بين السيولة و المخاطرة والربحية. ويعتبر التصكيك الإسلامي إحدى أهم الابتكارات التي جادت بها الصناعة المصرفية الإسلامية والتي تمت هيكلتها للمساهمة وبشكل أساسي في إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية ، إذ تمكن عمليات التصكيك المصارف والمؤسسات المالية من تسهيل الأصول غير السائلة في ميزانيتها وتحويلها إلى أصول قابلة للتداول في الأسواق المالية ، واستخدام السيولة المتوفرة في إعادة الاستثمار وزيادة حجم عملياتها وأنشطتها دون الحاجة إلى زيادة رأس المال أو زيادة حجم الودائع.

ومن ناحية أخرى ، يتيح وجود الأوراق المالية (الصكوك) للمصارف والمؤسسات المالية المجال لإدارة سيولتها بكفاءة عالية وذلك نتيجة لما يلي :

- تنوع بالآجال والأدوات المتاحة للاستثمار (مما يسمح بتشتيت المخاطر وتوزيعها ، كما تسمح بتشكيل حافظة استثمارية تلائم حاجات ورغبات المستثمرين).
- تجنب عدم التوافق بين استحقاق الموجودات والمطلوبات .
- يساعد وجود التصكيك المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على استغلال السيولة الفائضة وبالتالي المنافسة في الأسواق المالية المحلية والدولية .
- يساعد وجود أدوات التصكيك وتنوعها وتعدد أجالها في تعميق وتطوير السوق الثانوي اللازم لتداول الأدوات المالية في الدول الإسلامية.
- تكاد تكون عملية التصكيك الآلية الوحيدة التي تعمل على جانبي ميزانية المصرف الإسلامي ، إذ بالإمكان استخدامها في حشد المدخرات في جانب الخصوم ، كما يمكن الاستفادة منها كوسيلة لتوظيف الموارد في جانب الأصول (زيتوني، 2010، ص: 06).

تؤدي الهندسة المالية الإسلامية دورا بارزا في توفير التمويل وإدارة السيولة من خلال الأدوات المالية التي تعمل على نقل الأموال من الأطراف التي يتوفر لديها فائض من الأموال إلى الأطراف التي تعاني من العجز. ويذكر إن في ذلك توفير لتمويل مستقر وحقيقي ومن موارد موجودة أصلا في الدورة الاقتصادية ، مما يقلل من الآثار التضخمية نتيجة مساهمتها في إنعاش الاقتصاد وذلك بالاستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي تمول ربويا (محمد سالم أبو قعنونة،

2016، ص: 65)

توزيع المخاطر نظراً لتنوع أشكال الاستثمارات وأجالها، ويمكن اعتبار صناديق الاستثمار واحدة من بين الأدوات التي تساهم في توزيع المخاطر المالية بسبب تعدد منافذ الاستثمار فيها سواء قصير أو متوسط أو طويل الأجل، وبالتالي تحقيق رغبات مختلف المستثمرين.

وتعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية أحد المؤسسات المالية الإسلامية التي تتولى تجميع أموال المستثمرين في صورة وحدات أو صكوك استثمارية، ويعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص، لتوظيفها وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامية المناسبة، على أن يتم توزيع العائد فيما بينهم حسب الاتفاق، وبحكم كافة معاملاتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين والقرارات الحكومية واللوائح والنظم الداخلية (كحلي، 2011/2010، ص: 56).

القيام بالأبحاث والتنبؤات السوقية والإفصاح الدوري لدعم شفافية السوق ومعرفة حاجات المستثمرين، وإمداد الجهات المعنية بالبيانات المطلوبة، وبالتالي تنشيط المناخ الاستثماري

2-مدى مساهمة الهندسة المالية في إدارة السيولة في ظل الأزمات المالية العالمية

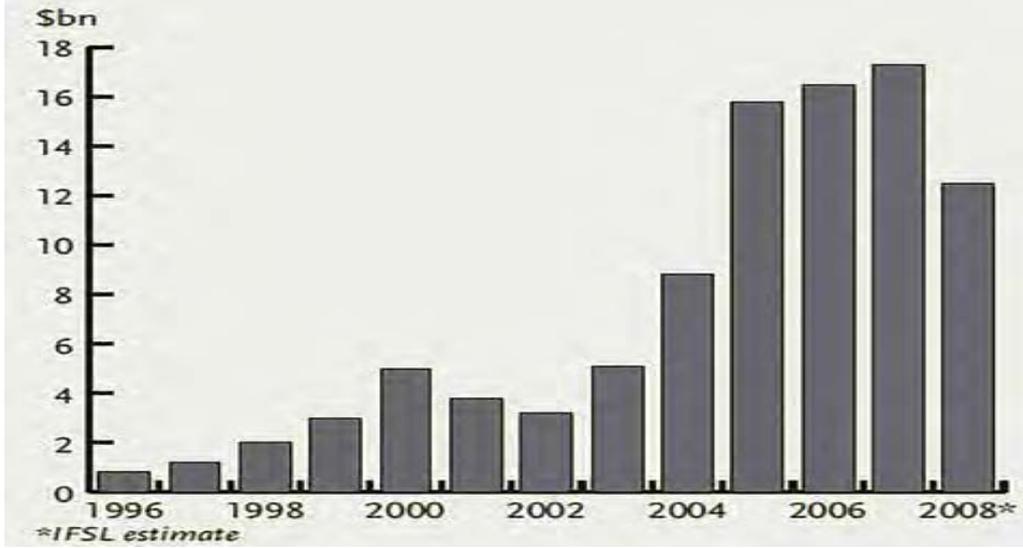
: بالأزمات المالية العالمية وذلك للاعتبارات التالية النظرية لا تتأثر إن المصارف الإسلامية من الناحية

إن أهم مسببات الأزمة المالية العالمية هو الربا وبيع الدين والمضاربات الوهمية. ومن المعروف أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بأدوات ومشتقات مالية معقدة تتعلق ببيع الديون والمجازفات والربا، وتتجنب كل صور توليد النقد دون معاملات حقيقية، حيث تميل إلى استثمار في أصول ملموسة ومضمونة.

لكن الواقع يؤكد أن المصارف الإسلامية تأثرت بالأزمة المالية وذلك للأسباب الآتية :.

1. إن اثر الأزمة في الصناعة المالية الإسلامية يأتي في سياق تأثر سائر الاقتصاد، وهو بقدر التوسع في المديونية، ومحاسبة الأدوات المالية التقليدية، وعدم تدخل الدولة في إنقاذ المصارف من تباطؤ طويل الأجل
2. تعمل المصارف الإسلامية والتقليدية في أسواق النقد التي تأثرت بأزمة السيولة، مما يجد من قدرة جميع هذه المصارف على منح الائتمان نتيجة أزمة الثقة التي يعاني منها القطاع المصرفي في العالم.
3. انخفاض مؤشرات البورصات العالمية مما يؤثر على استثمارات هذه المصارف في هذه البورصات سواء استثماراً مباشراً أو عن طريق صناديقها الاستثمارية، حيث يشير تقرير 2009 إلى تراجع قيمة غالبية صناديق الاستثمار الإسلامية (حوالي 420 صندوقاً) من 17.2 مليار دولار نهاية 2007 إلى 12.5 مليار دولار نهاية 2008، ولعل ذلك يعود إلى استثمارات المصارف الإسلامية في قطاع العقارات.

شكل 1: تطور قيمة الصناديق الاستثمارية الإسلامية خلال الفترة 1996-2008



المصدر: IFSL Research, *Islamic Finance 2009*, P4:

أ. تكادس السيولة لدى بعض المصارف الإسلامية نتيجة عدم قدرتها على توظيفها لأسباب عديدة منها:

- انخفاض الفرص الاستثمارية أمامها في ظل الأزمة.
- انخفاض طلبات العملاء نتيجة تخوفهم من آثار الأزمة .
- تشدد البنوك المركزية في إجراءات الرقابة على التمويلات.
- انخفاض العوائد نتيجة للركود الاقتصادي مقابل ارتفاع المخاطر خاصة مخاطر التعثر والإفلاس.

ب. انتقال تبعات الأزمة إلى بعض المنتجات المالية الإسلامية حيث تراجع إصدار الصكوك سنة 2008 ليبلغ 24 مليار

دولار، ويعود ذلك لانتشار تداعيات الأزمة المالية العالمية على مختلف الاقتصاديات، وما نتج عنه من انكماش اقتصادي

ولأسباب أخرى منها (سعدية، 2011/2010، ص: 185) :

- شكوك حاملي الصكوك ،خصوصا المستثمرين الدوليين من مستقبل هذه الأدوات ، خصوصا بعد أن بينت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المخافة الشرعية لبعضها .
- التخوف من أن تكون الأصول الحقيقية التي تم إصدار الصكوك لتمويلها تعاني فقاعة قد تنفجر

لكن سرعان ما تعافت وأخذت في الارتفاع مجددا انطلاقا من سنة 2009، وتواصل هذا الارتفاع ليسجل أعلى مستوياته سنة

2012 بقيمة إجمالية قدرت ب 137 مليار دولار، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 2: تطور إجمالي الصكوك الإسلامية المصدرة في العالم خلال الفترة 2001-2012 (مليون دولار)

السنوات	قيمة الإصدارات الإجمالية	السنوات	قيمة الإصدارات الإجمالية
2001	1172	2007	50041
2002	1371	2008	24337
2003	7207	2009	38070
2004	9465	2010	53125
2005	14008	2011	93573
2006	33607	2012	137599

Source: SukukReport, International Islamic Financial Market.

- Global SukukMarket Trend and Findingsfrom IIFM Sukuk Report
4th Edition, June2015,p 01

المحور الثالث: دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي خلال الفترة 2007-2015

1- نبذة عن مصرف دبي الإسلامي

نشأته: تأسس مصرف دبي الإسلامي (شركة مساهمة عامة) بموجب المرسوم الأميري الصادر عن حاكم دبي بتاريخ 29 صفر 1390هـجري، الموافق 12 مارس 1975 بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. وتم لاحقا تسجيله كشركة مساهمة عامة بموجب قانون الشركات التجارية رقم 08 لسنة 1984. يمارس المصرف نشاطه من خلال مكتبه الرئيسي بدبي بالإضافة إلى فروعها العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويقوم المصرف بالأعمال الاستثمارية من خلال مجموعة من الأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كالمراجحة، المضاربة، المشاركة، الاستصناع، السلم والاستثمار في الشركات التابعة (التقرير المالي السنوي، 2008، ص:4).

2- إجراءات إدارة مخاطر السيولة:

تتضمن إجراءات المجموعة لإدارة مخاطر السيولة، التي يتم تنفيذها داخل المجموعة وتتم مراقبتها من قبل فريق مستقل في قسم خزينة التابع للمجموعة، مما يلي (التقرير المالي السنوي، 2008، ص:89):

- التمويل اليومي الذي تتم إدارته من خلال مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بالمتطلبات. ويشمل ذلك توفير الأموال عند استحقاقها أو تمويلها من قبل العملاء.
- الاحتفاظ بمحفظة موجودات عالية التداول ويمكن تسيلها بسهولة كضمان في حالة التوقف غير المتوقع للتدفقات النقدية. إن الجودة العالية لمحفظه الموجودات تضمن توفر السيولة بالإضافة إلى الأموال الخاصة بالمجموعة وودائع العملاء

المتجددة تساعد في تشكيل مصدر ثابت للتمويل. وحتى في الحالات الصعبة، يمكن للمجموعة الحصول على الأموال الضرورية لتغطية احتياجات العملاء والوفاء بمتطلباتها التمويلية.

- مراقبة معدلات سيولة المركز المالي مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية.

إدارة ترك

3-تقدير مستوى السيولة في مصرف دبي الإسلامي

تعتبر السيولة مؤشرا هاما للدلالة على قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، والمحافظة على سمعتها الائتمانية، وفيما يلي ندرس وضعية السيولة لمصرف دبي الإسلامي من خلال المؤشرات التالية :

$$\diamond \text{ نسبة الاحتياطي النقدي القانوني} = \frac{\text{أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي}}{100 \times \text{الودائع و ما في حكمها}}$$

$$\diamond \text{ نسبة الرصيد النقدي} = 100 \times \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{النقد في الصناديق} + \text{ارصدة سائلة اخرى}}{\text{الودائع و ما في حكمها}}$$

يقصد بالودائع وما في حكمها (جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية))

$$\diamond \text{ نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الاصول السائلة (النقدية + شبه النقدية)}}{100 \times \text{قيمة إجمالي الودائع + التزامات اخرى}}$$

جدول 3: مؤشرات السيولة في مصرف دبي الإسلامي خلال الفترة 2007-2015

بعد الأزمة					أثناء الأزمة المالية			قبل	
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
7,10	5,84	6,17	6,51	6,12	8,25	13,44	6,62	5,31	نسبة الاحتياطي النقدي
12,82	11,00	12,33	10,23	9,55	11,35	17,21	10,73	8,34	نسبة الرصيد النقدي
28,61	26,18	24,35	23,30	25,16	21,72	29,55	25,49	19,96	نسبة السيولة العامة

المصدر: بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف دبي

بالنظر إلى جدول قياس مؤشرات السيولة لمصرف دبي الإسلامي خلال الفترة الممتدة من 2007-2015 يمكن قول ما يلي :
فيما يتعلق بنسبة النقدي نلاحظ تباين النسبة بالارتفاع والانخفاض إذ بلغت في السنة الأولى 2007 ما نسبته 5.31% لترتفع أثناء الأزمة وخصوصا سنة 2009 إلى 13.44% وهذا راجع إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي وانخفاض الودائع وخصوصا حسابات التوفير والودائع الاستثمارية، ثم لتتخفف سنة 2011 إلى 8.25% بسبب ارتفاع قيمة الودائع في المصرف. ثم 6.12% سنة 2012، لترتفع مجددا سنة 2011 إلى 7.10%.

ويتضح من التقارير لسنوية لمصرف دبي الإسلامي أن النسبة العالية من موارده تكمن في الحسابات الاستثمارية مقارنة ببقية الحسابات الأخرى، وبالتالي فإن اقتطاع نسبة من إجمالي ودائعه والاحتفاظ بها كاحتياطي قانوني لدى البنك المركزي يؤدي إلى تعطيل جزء من أمواله وهو ما يؤثر سلبا على العائد الموزع على أصحاب الحسابات الاستثمارية. إذن على البنك المركزي مراعاة طبيعة عمل المصارف الإسلامية وإصدار تشريع خاص بها ينظم عملها كتطبيق نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية دون الاستثمارية مراعاة لطبيعة العلاقة القائمة بين البنك وأصحاب الودائع الاستثمارية والتي هي مبنية على أساس عقد المضاربة الشرعية .

أما بخصوص نسبة الرصيد النقدي التي تشير إلى كفاءة المصرف من خلال قدرة أصوله السائلة على تسديد التزاماته من الودائع بأنواعها ،حيث ارتفع هذه النسبة يشير إلى تحسن سيولة المصرف ، ومن خلال الجدول نجد أن نسبة الرصيد النقدي لمصرف دبي الإسلامي حقق تفاوتاً بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة ،حيث بلغت ادبي قيمة لها سنة 2007 بنسبة 8.34%، ثم ارتفعت لتبلغ أعلى قيمة 17.21% في العام 2009 ، وبزيادة قدرها 60.39%، وهذا راجع لزيادة الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي وانخفاض قيمة الودائع .

وبالإمعان في نسبة الرصيد النقدي لمصرف دبي الإسلامي المحسوبة أنفاً، يمكن القول أن للمصرف قدرة معقولة في رد ودائعه وخاصة سنة 2009 ،حيث قدرت نسبة الرصيد النقدي 17.21% وبالتالي السيولة في المصرف لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية . وفي الأخير شهدت نسبة السيولة العامة ارتفاعاً منذ سنة 2007 حتى سنة 2009 حيث حققت اعلي نسبة في سنوات الدراسة بقيمة 29.55 وهذا راجع إلى ارتفاع نقدية الجاهزة لدى المصرف والأرصدة النقدية لدى البنك المركزي لتتخفف سنة 2010 إلى 21.72 لكن سرعان ما عادت للارتفاع منذ سنة 2011 إلى غاية 2015 لتصل إلى 28.61 .

من التحليل السابق نستنتج أن مصرف دبي الإسلامي لا يعاني من نقص في السيولة وخصوصاً أثناء الأزمة وهو الأمر الذي يدعم من قدرة المصرف على تسديد التزاماته اتجاه العملاء عند الطلب.

3-منتجات الهندسة المالية وأهميتها في إدارة السيولة في مصرف دبي الإسلامي :

يتضح من خلال التقارير المالية أن مصرف دبي الإسلامي يستخدم أسلوب المراجحة بدرجة أكبر عن باقي أساليب التمويل الأخرى، إلا أنه يولي أهمية كبيرة لأسلوب الإجارة كأسلوب متوسط الأجل وبنسبة قريبة لنسبة التمويل بالمراجحة، بالإضافة أيضاً لاستعماله لأسلوب التمويل بالمشاركة والمضاربة بنسب أقل ، والصيغ الأخرى بنسب ضعيفة، وبالتالي فإنه لا يوجد توازن للاستثمارات حسب الآجال المختلفة ، ويرجع استخدام أسلوب المراجحة في تمويل نشاطاتها لسهولة تطبيقها بالإضافة إلى قلة مخاطرها .

ومن خلال ما سبق لا بد من تفعيل الاستثمار طويل ومتوسط الأجل باستخدام منتجات الهندسة المالية الإسلامية ومن أهمها الصكوك لتكون أداة فعالة لإدارة رأس المال، بحيث يمكن من خلالها إعادة التوازن لاستثمارات المصارف الإسلامية من خلال استثمار الأموال المودعة لديها في صكوك استثمارية طويلة ومتوسطة

الأجل، خاصة مع نمو وتزايد الطلب العالمي على الصكوك الإسلامية كإحدى الأدوات المالية الإسلامية التي تساهم بصورة فعالة في تمويل المشاريع الكبرى خاصة مشاريع البنية التحتية

الجدول 4: تطور الاستثمارات في الأدوات المالية في مصرف دبي الإسلامي (الوحدة ألف درهم إماراتي)

السنوات	الاستثمارات في الصكوك الإسلامية	نسبة النمو	السنوات	الاستثمارات في الصكوك الإسلامية	نسبة النمو
2007	8511759	-	2012	11088662	(11.71)
2008	11226276	31.89	2013	11642553	4.96
2009	9290797	(17.24)	2014	16118782	38.44
2010	8260476	(11.09)	2015	20065651	24.48
2011	12560088	52.05			

المصدر: التقارير المالية لمصرف دبي الإسلامي 2007-2015

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمارات في الصكوك شهدت ارتفاعا في السنوات الأولى للدراسة ثم انخفضت سنة 2009-2010، وهذا راجع إلى تأثير المصرف بالأزمة المالية العالمية، لكن سرعان ما أخذت في الارتفاع مجددا انطلاقا من سنة 2011 لترتفع بنسبة 52% وتواصل هذا الارتفاع ليسجل أعلى قيمة له سنة 2015 ب 20065651 ألف درهم إماراتي، ويرجع السبب إلى تطور سوق الصكوك الإسلامية عالميا وزيادة حجم الإصدارات مما وفر للمصرف فرصا متعددة للاستثمار في هذه الأدوات، وترتكز أهم استثمارات مصرف دبي الإسلامي داخل الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج

الجدول 5: تطور إصدارات الصكوك المالية الإسلامية في مصرف دبي الإسلامي خلال الفترة (2007-2015)

السنوات	إصدارات الصكوك الإسلامية	نسبة النمو
2007	2754750	
2008	2754750	0
2009	2415034	(12.33)
2010	4176015	72.92
2011	4173983	(0.049)
2012	4673960	11.98
2013	2807603	(39.93)
2014	2847175	1.41
2015	5601925	96.75

المصدر: التقارير المالية لمصرف دبي الإسلامي 2007-2015

من خلال الجدول رقم نلاحظ أن هناك ارتفاعا ملحوظا ابتداء من سنة 2010 (رغم التراجع الهامشي سنة 2011) في إصدار الصكوك الإسلامية، وذلك نتيجة التطورات التي شهدتها سوق الإصدارات العالمية. وتنقسم الصكوك الإسلامية في مصرف دبي الإسلامي إلى أدوات صادرة عن المصرف وأدوات صادرة عن شركات زميلة. وفيما يخص أهم إصدارات مصرف دبي الإسلامي ففي سنة 2008 أصدرت إحدى الشركات التابعة للمصرف صكوك قابلة للتحويل بقيمة إجمالية 300 مليون دولار

(1.101.9 مليون درهم) مدرجة في سوق ناسداك دبي. وتم إصدار صكوك أخرى غير قابلة للتحويل في 2008 في شكل شهادات ثقة بقيمة إجمالية قدرها 1.100 مليون درهم مدرجة أيضا في سوق ناسداك. وفي 2012 أصدرت شهادات ثقة متوافقة مع أحكام الشريعة بقيمة 300 مليون دولار (1.101.9 مليون درهم) تم إدراجها في بورصة أيرلندا. خلال 2013 أصدر البنك، صكوك من الشق الأول متوافقة مع أحكام الشريعة من خلال شركة ذات أغراض خاصة، دي آي بي تير ون صكوك ليتمدد، بلغت قيمتها 1000 مليون دولار أمريكي (3.673 مليون درهم). وفي جانفي 2015 أصدر البنك مجموعة ثانية من الصكوك من الشق الأول المتوافقة مع أحكام الشريعة من خلال منشأة ذات أغراض خاصة، دي آي بي تير ون صكوك (2) (ليتمدد، بلغت قيمتها 1000 مليون دولار أمريكي (3.673 مليون درهم). تتمثل الصكوك من الشق الأول في سندات دائمة ليس لها تاريخ سداد محدد وتشكل التزامات ثانوية مباشرة وغير مضمونة ذات أولوية على رأس المال فقط (للمصرف مع مراعاة أحكام وشروط اتفاقية المضاربة. تم إدراج الصكوك من الشق الأول في بورصة أيرلندا، ويحق للمصرف المطالبة بما بعد "تاريخ المطالبة الأول" أو في أي تاريخ دفع أرباح بعد ذلك التاريخ ويخضع ذلك لشروط محددة لإعادة السداد.

الخاتمة :

إن نشاط المصارف الإسلامية في بيئة تسيطر عليها المصارف التقليدية وتحكمها قوانين مماثلة تطبق على هذه الأخيرة، بالإضافة إلى عدم استفادتها من وظيفة المقرض الأخير جعلها تواجه مشاكل في إدارة سيولتها خصوصا أثناء الأزمات المالية، وهنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية في توفير البديل الشرعي حتى تتمكن البنوك المركزية من مساعدتها لتوفير السيولة عند الحاجة، إضافة إلى ابتكار وتطوير منتجات تساهم في إدارة السيولة وتحقيق الاستقرار المالي. ومن خلال دراستنا لمصرف دبي الإسلامي توصلنا إلى أن:

المصرف لم يعاني من مشاكل في السيولة أثناء الأزمة المالية بل بالعكس لاحظنا ارتفاعها في هذه الفترة. اعتماد مصرف دبي الإسلامي على منتجات الهندسة المالية خصوصا الصكوك الإسلامية في توفير واستغلال السيولة لديه، لكن ما لوحظ أن استثمار المصرف في الصكوك شهدت انخفاضا أثناء الأزمة لارتباط هذه الأخيرة بأصول حقيقية وانتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الاقتصادي.

وفي الأخير يمكن القول أن الخصائص التي تتمتع بها منتجات الهندسة المالية (خالية من الربا والغرر وارتباطها بأصول حقيقية) يجعلها الحل الأنسب لإدارة السيولة المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

قائمة المراجع :

الأطروحات :

1. أحمد قارون ، (2013/2012)، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل ، العلوم التجارية ،جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، الجزائر

2. اوصغيرالويزة، (2017-2018)، دراسة اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وأثارها على البنوك التجارية دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر ، علوم اقتصادية -جامعة محمد بوضياف ، الجزائر
3. براهيم دلال، (2017/2018) قياس استقرار الأداء المالي للمصارف الاسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، علوم اقتصادية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر .
4. حمزة شاکر، (2012/2013)، إدارة السيولة في المصارف الاسلامية ، مالية ومحاسبة، جامعة فرحات عباس، الجزائر .
5. زاهرة علي محمد بني عامر ، (2009)، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية ، الاقتصاد والمصارف الاسلامية ،جامعة اليرموك ،الاردن
6. زهرة بن سعدي ، (2010/2011) دور المنتجات المالية الاسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأزمات المالية العالمية ، محاسبة ومالية-جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر،
7. سعدي خديجة ،(2016-2017) إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل -دراسة حالة البنوك الاسلامية ،مالية مصرفية ،جامعة أبي بكر بلقايد ، الجزائر
8. عبد القادر زيتوني ،(2016/2017) دور التصكيك الإسلامي في تفعيل الاستثمار طويل الأجل في المصارف الاسلامية -دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الاسلامية خلال الفترة 2003-2014 ، نقود وبنوك،جامعة قاصدي مرباح ،الجزائر
9. قط سليم ،(2015/2016)مفاضلة الاستثمار بين سوق الأوراق المالية المعاصرة وسوق الأوراق المالية الإسلامية -دراسة مقارنة -، نقود وتمويل ،جامعة محمد خيضر ، الجزائر .
10. مجد زكريا كحيل، اثر تطوير الأدوات المالية على إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية في قطاع غزة ،(رسالة ماجستير تخصص علوم إدارية-جامعة الاسلامية ،غير منشورة)،فلسطين

المجلات

1. دريس رشيد ،صويلحي نور الدين ، (ديسمبر 2016). واقع تطبيق معايير بازل 03 على البنوك الاسلامية بعد الأزمة المالية العالمية 2008، مجلة المجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المركز الجامعي لتمنراست ، العدد العاشر

2. سليمان ناصر ، عبد الحميد بوشرمة ، (2009-2010) ،متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 07

3. عبد الكريم قندوز ،(2007) الهندسة المالية الاسلامية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيزالسعودية . ، العدد الثاني .

الكتب :

شيرين محمد سالم أبو قعنونة ،(2006)، الهندسة المالية الإسلامية ضوابطها الشرعية وأسسها الاقتصادية، دار التفائس للنشر والتوزيع ، الاردن .

1-IFSL Research, *Islamic Finance* 2009

2-SukukReport, International Islamic Financial Market.- Global

SukukMarket Trend and Findingsfrom IIFM Sukuk Report 4th

Edition, June2015.